



## بيان ندوة عمداء كليات الحقوق والعلوم القانونية

المنعقد يوم الاثنين 20 أفريل 2020

نحن عمداء كليات الحقوق والعلوم القانونية المجتمعين في إطار ندوة العمداء ليوم الاثنين 20 أفريل 2020، على خلفية الأحداث التي جدت بكلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، وبعد التداول، يهّمنا أن نعبر لمن له النظر وللعموم عما يلي:

1. تذكيرنا بحق الطالب في الدراسة والبحث في الجامعة العمومية، وتأكيدنا على وجوب أن يكون تفعيل هذا الحق في حدود الأطر القانونية والتقاليد الأكاديمية الجامعية،
2. تمسكنا بثوابت العمل الأكاديمي، وتأكيدنا على أن حل الإشكالات المتصلة بالتدريس والبحث يجب أن يكون صلب أطر الهياكل الجامعية،
3. تشبثنا بركائز دولة القانون والمؤسسات، وتشديدنا على إيماننا الراسخ بأن القضاء يبقى هو الضامن للحقوق والحريات ضد كل التجاوزات مهما كان مصدرها،
4. رفضنا لكل أشكال العنف والتهديد والشتم ومسّ الأعراس في الحرم الجامعي التي تطل المسؤولين الجامعيين وإطار التدريس وكافة أعضاء الأسرة الجامعية،
5. رفضنا الخضوع إلى الضغوطات السياسية في المجال الأكاديمي، لما في ذلك من مساس من هيبة الجامعة واستقلاليتها.

عميد كلية الحقوق بصفاقس      عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس      عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة  
الأستاذ خليل الفندري      الأستاذ سامي البسطانجي      الأستاذ المنتصر الوردي

عميدة كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس      عميدة كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية والتصرف بجنندوبة  
الأستاذة نائلة شعبان      الأستاذة بثينة الرقيق